درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم

*فائقه عباس سنبل**

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم، والكشف عن أثر متغير نوع القسم في تقديرات رؤساء الأقسام، وتكونت عينة الدراسة من (79) رئيس قسم، يعملون في الأقسام العلمية والنظرية بجامعة أم القرى خلال الفصل الأول من العام الجامعي 2014-2015م.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (23) فقرة تقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي موزعة في محورين (الأبحاث العلمية، المؤلفات العلمية)، وقد تمتعت الاستبانة بدلالات صدق وثبات مقبولين. وقد أظهرت النتائج أن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى لمحوري الأبحاث العلمية والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي جاءت ضمن الدرجة المتوسطة. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تعزى لمتغير نوع القسم، ولصالح الأقسام العلمية، في حين لم تكن الفروق دالة بينت تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي.

الكلمات الدالة: الأبحاث والمؤلفات العلمية-خدمة المجتمع المحلي – جامعة أم القرى -أعضاء الهيئة التدريسية-رؤساء الأقسام.

المقدمة

خلفية الدراسة

أدى تنوع الاهتمام وزيادة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها التطور والتقدم الذي يشهده العالم اليوم، إلى ضرورة جعل وظائف الجامعة أكثر تكاملاً في خدمة المجتمع، فالجامعة لها دور مهم في خدمة المجتمع، والإسهام في عملية نقل الثقافة والمعارف والتقنيات لأكبر شريحة من المستفيدين من أبناء المجتمع، وتقديم خدماتها بصورة مباشرة لهم، من خلال ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، اضافة الى التدريس، والبحث العلمي.

لم تعد الوظيفة الجديدة للجامعات مقتصرة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت رسالتها لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل تفاعل الجامعة مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته من أهم واجبات الجامعات المعاصرة (كسناوي، 2001).

وخدمة المجتمع يجب أن ترتكز على منهجية علمية واضحة ومدروسة، وتبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي في البحث في مشكلات المجتمع ومعالجتها والتصدي لها، لذلك أصبحت حاجة المجتمعات إلى الدراسات والبحوث التطبيقية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وبالنظر إلى الدول المتقدمة نجد أنها توجه الاهتمام الأكبر نحو البحث العلمي، وذلك مردّه إلى أنها ادركت أن تقدمها واستجابتها لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية، ومختلف التحديات التي تواجه المجتمعات يكمن في البحث العلمي باعتباره الميدان الرئيس لتنمية وتطور المجتمعات.

فالبحث العلمي يُعدّ الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور وركناً أساسياً في كل ميادين المعرفة الإنسانية، وتبرز أهمية البحث العلمي من خلال المساعدة في إجراء تعديلات جديدة للمعلومات السابقة لاستمرار تطويرها بما يخدم المجتمع،

* كلية الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. تاريخ استلام البحث 2014/12/17، وتاريخ قبوله 2015/01/25.

©2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وتصحيح بعض المعلومات عن بعض الظواهر التي نعيشها، والتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمعات، وتقصّي الحقائق التي يستفاد منها في حل المشكلات، لذلك اصبح البحث العلمي من أهم الأدوات التي تجعل الدول تتطور بسرعة، وتتغلب على المشكلات التي تواجهها بطرق علمية (عطية، 2013)، وضمن هذا الإطار فإن البحث العلمي يحقق عملية ربط التراكم المعرفي بالتطبيق، وتحويل المعرفة إلى منافع ملموسة للمجتمع عن طريق التكنولوجيا، ووضع حلول للقضايا والمشكلات المجتمعية، وهذا ما يقود إلى التقدم (إسماعيل، 2013). كما أن الوصول إلى مراتب عالية من التقدم التكنولوجي والاجتماعي من وجهة نظر كلٍ من (كسناوي، 2001 ؛ شرقي، 2008) لا يتم إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في المجتمع المحلي، وإحداث تغييرات في وظائف الجامعات وبرامجها وبحوثها، بحيث تتناسب مع التغيرات والمستجدات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، فالجامعة أكثر التحاماً بمجتمعاتها، وهي أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب المجتمع، وهذه العلاقة تفرض على الجامعات أن تكون الأبحاث والمؤلفات العلمية التي تصدر منها وثيقة الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم. ويبرر (الرواشدة، 2011) تعاظم دور الجامعات بالدور الرئيس في مجال إجراء البحوث لخدمة المجتمع؛ على اعتبار أن البحث العلمي أكثر الوظائف التصاقاً بالجامعة لسببين، أولهما: أن الجامعة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بصورة انضباطية، والتي يمكن لها أن تقدّم الخدمات البحثية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة، وثانيهما: أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للمجتمع.

تختلف أدوار أعضاء هيئة التدريس الجامعي في خدمة المجتمع طبقا لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغيرة، ولا يمكن للأستاذ الجامعي معايشة التجديد باقتصاره على المطالعة ومتابعة التطور المعرفي والتقني عن بُعد، بل تقع على عاتقه مهمة التعرف عن كثب إلى المشكلات والعقبات العلمية، واقتراح الحلول والبدائل للتعامل معها، وأن ينصبّ اهتمامه على إجراء الدراسات والبحوث ذات الصبغة الوظيفية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى، كون البحث بحد ذاته وسيلة ولا غاية (البرغوثي وأبو سمرة، 2007). ويرى (الحراحشة، 2014) أن أدوار عضو هيئة التدريس الجامعي في خدمة المجتمع تتمثل في: التعليم والتدريب لمواجهة احتياجات المجتمع، والبحث العلمي الهادف إلى تجميع التراث العلمي وتسجيلية، والقيام بالبحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع، وتبعاً للجمعية الأمريكية لأستاذة الجامعة (American Association of University Professors) يتمثل دور عضو هيئة التدريس في الجامعات في تطوير المنهجية العلمية، وتقدّم المعرفة الإنسانية، والمساهمة في مجالات الخدمة العامة.

وعليه فإنه يتوقع من عضو هيئة التدريس في الجامعة القيام بالأبحاث التي تُسهم في خدمة المجتمع، وأن هذا الدور يبيّن بجلاء مركزية عضو هيئة التدريس في البناء المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، لذا يُتوقع من عضو هيئة التدريس مواكبة كل ما هو جديد من المعارف والمؤلفات والأبحاث في مجال تخصصه (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2009)، وبخاصة أن للبحوث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي أنواعاً مختلفة، وذلك حسب الأهداف التي يرمى إليها كل بحث، ذلك أنه توجد بحوث علمية تطبيقية، تستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات، وهنالك بحوث تطوير وتنمية بهدف التطوير والتجديد، وبحوث الخدمات العلمية العامة لجمع المعلومات والبيانات العلمية وحفظها ووضعها في صورة صالحة للاستخدام من قبل المهتمين من أفراد المجتمع (دهيمي، 2012).

ويتمثل دور عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي في نقل نتائج البحوث والمكتشفات العلمية الجديدة في العالم ، وتأليف الكتب الموجهة لخدمة مؤسسات المجتمع المختلفة ، فمن وجهة نظر، فإن قيام عضو هيئة التدريس بالبحوث وإعداد المؤلفات العلمية التي تستهدف إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالمجتمع، تُعدّ من اهم المحاور التي ترتكز عليها الجامعة في تأدية وظيفة خدمة المجتمع (الثويني، 2005).

ويرى (الكبيسي، 2011) أن الأدوار التي يمكن أن يؤديها أعضاء هيئة التدريس في مجالي البحوث والتأليف العلمي، لتعظيم دورهم في خدمة المجتمع، تتم من خلال قيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية ، مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة وربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة بالاضافة الى تأليف الكتب العلمية والتربوية الموجهة لشرائح المجتمع المختلفة.

فالتأليف العلمي الموجه إلى خدمة المجتمع لا يقل أهمية عن البحوث التي يجريها عضو هيئة التدريس، فهي تُعدّ أحد أنواع التفوق النوعي الذي تتميز به الجامعة عن غيرها من

المؤسسات المنتجة للمعرفة، بما يمّكن من تطوير وأدراك المستويات العلمية والثقافية التي يحتاجها أفراد المجتمع. ويرى (الظالمي والإمارة والأسدي، 2012) ضرورة أن يميز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بين الكتب والمؤلفات الموجهة إلى خدمة المجتمع عن تلك الموجهة إلى المستفيدين من طلبة الجامعة، إذ إن المجتمع عادة ما يتميز بتنوعه الفكري وتفاوت المستويات الإدراكية لأفراده في حين أن طلبة الجامعة عادة ما يكونون من المتعلمين والمهتمين، وعموماً فإن ما يوجه إلى المجتمع من كتب ومؤلفات يجب أن يضمن تحقيق الأبعاد الآتية لكي يضمن تحقيق جودة خدمة المجتمع:

- الإبداع والابتكار، فالمجتمع يبحث دائما عن التجديد ولا ينجذب إلى المؤلفات العلمية التقليدية.
- المرونة العقلية والذهنية التي تمكن من جذب أكبر قدر ممكن من المستويات الفكرية إلى المؤلفات العلمية.
- الاهتمام المتوازن بتعلم الثقافات والعادات، فالاستجابة المطلوبة من المجتمع إلى المؤلفات العلمية تتطلب القدرة على تكييف المؤلفات العلمية بحسب رغبات وطموحات أفراد المجتمع.
- المعرفة الذاتية بالحاجة الفعلية الدقيقة لمواصفات المؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق، فإن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في توجيه أبحاثه ومؤلفاته العلمية نحو خدمة المجتمع المحلي، ويجب أن يُراعى ذلك عند اختياره وتقويمه، والعمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون قيامه بأدواره في مجال خدمة المجتمع على الوجه الأمثل، وهو يحتاج إلى الدعم والتنسيق مع المسؤولين في الجامعة، وكذلك مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي، فقد وجد (Jones, Crengle & McCreanor, 2006) أن هناك انتقاداً كبيراً من أن البحوث التي تجرى لخدمة المجتمع المحلي لا تتم بالتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن احتياجاتها وأولوياتها. وهذا أدى في بعض الحالات إلى انعدام الثقة في البحث داخل المجتمعات المحلية. لذلك يوصي (Wandersman, 2003) بضرورة أن تكون البحوث العلمية التي تجرى لخدمة المجتمعات المحلية، بحوثاً تعاونية كوسيلة لتخفيف التفاوت بين تلك البحوث وحاجات المجتمعات المحلية، وبما يحقق نتائج أكثر ملاءمة.

وتؤكد وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، على أنه ينبغي على الجامعات توجيه الدعم اللازم لأعضاء الهيئة التدريسية من خلال الإجراءات التي تهدف إلى إعطاء قيمة لنتائج أبحاثهم في خارج العالم الاكاديمي، وأن إنتاج المعارف الجديدة لا يمكن أن يتم إلا من خلال أعمال بحثية، ولذا تكون الجامعة معنية بتطوير البحث، لأنه من خلال البحث يمكن التوصل إلى ابتكارات مهمة (وزارة التعليم العالي السعودية، 2013)، وفي ذات السياق يرى (إبراهيم، 2011) أن قيام عضو هيئة التدريس بالأبحاث العلمية لخدمة المجتمع المحلي يتطلب من الجامعة وضع السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة التي تحدد عمل البحوث الجامعية، والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات التي يحتاجها المجتمع والتركيز على تحقيق التعاون والربط الفعال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والاهتمام بالتأليف وتنشيط الترجمة للأبحاث والمصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية، وتوجيه عضو هيئة التدريس إلى اختيار البحوث الرصينة التي تعود بنتائج تفيد الجهات المعنية وترتبط مع حاجات المجتمع التنموية. ومن وجهة نظر (الظالمي وآخرين، 2012) فإن البحث العملي الموجه لخدمة المجتمع باعتباره أحد عناصر مخرجات الجامعة، فإن عليها تذليل العقبات أمام أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال، من خلال: توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل وإعطاء الأولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع وتعظيم دور فرق العمل البحثية في خدمة القطاعات المختلفة بالمجتمع وتوفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث والتأليف العلمي الموجه نحو خدمة المجتمع، والاهتمام بنشره.

إن اهتمام الجامعات وأعضاء الهيئات التدريسية فيها بتوجيه الأبحاث والمؤلفات العلمية لخدمة المجتمع يعود بفوائد عظيمة سوآءا على الجامعة أو أعضاء الهيئة التدريسية بالإضافة إلى المجتمع المحلي، فقد ادركت المجتمعات المتقدمة مبكراً أهمية ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس من مؤلفات وأبحاث علمية موجهة لخدمة قضايا مجتمعاتهم المحلية، واعتبرتها من أعظم أصولها للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (Inman & Schuetze, 2012) ومن خلال مراجعته للدراسات العلمية التي أجريت حول البحث العلمي في خدمة المجتمع، وجد (كسناوي، 2001) أن إشراك أعضاء الهيئات التدريسية في أنشطة البحث العلمي الموجهة لخدمة المجتمع، يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد، منها: الفهم الأعمق للظواهر الطبيعية والاجتماعية المدروسة، والإدراك الأوعى بالظروف المثلى للتطبيق والاستغلال الأمثل لهذه الظروف، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية المجتمع، ويشير (البرغوثي وأبو سمرة، 2007) إلى فوائد ثلاث للبحث والتأليف العلمي لأية جامعة، هي: وفرة اقتصادية، وتطوير نوعي للجامعة، وربط الجامعة بالمجتمع. كما ترى (الشربيني، 2004) أن مشاركة عضو هيئة

التدريس في أنشطة خدمة المجتمع تغذّي مسؤوليات عضو هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث، وإن الأكاديميين الذين مارسوا نشاطات في مجال خدمة المجتمع المحلي عادوا إلى أعمالهم بنشاط أكثر.

البحث والتأليف العلمي لخدمة المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية

جاء في الخطة التنموية السابعة (1420 – 1425هـ) العديد من المشروعات التي تعكس الآفاق المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز القضايا التي تناولتها هذه الخطة ضرورة العمل على ربط برامج البحث والتأليف العلمي بمشكلات البيئة والمجتمع (وزارة التخطيط السعودية، 2012). وانسجاما مع هذه التوجهات فقد أولت وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أهمية بالغة لمسالة توظيف البحث والتأليف العلمي في خدمة المجتمع، حيث نصّت أهداف التعليم العالي الجامعي في المملكة العربية السعودية أهمية القيام بدور إيجابي في ميدان البحث الذي يسهم في تقدم الفنون والآداب والعلوم والابتكارات وإيجاد حلول علمية لمتطلبات الحياة. وأهمية التركيز على التأليف الذي يسخّر لخدمة العلم والمجتمع كما يقوم البحث العلمي في الجامعات السعودية على تحقيق عدة أهداف ترتبط بتوظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع، منها (وزارة التعليم العالي السعودية، 2013):

تقديم المشورة العلمية والسعي في تطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي يواجهها المجتمع، وذلك عبر قناة الأبحاث والدراسات التي تطلب القيام بها جهات في المجتمع.

ضمان نقل المعارف والتقنيات التي يتم تكوينها في الجامعة لأكبر شريحة من أفراد المجتمع، وذلك بتحويلها إلى مشاريع قابلة للنجاح في ظل تبني مفهوم تطوير الاقتصاد على المعرفة وترجمةً لهذه التوجهات والأهداف أسهمت بعض الجامعات السعودية بإنشاء كراسي بحثية في العلوم الإنسانية والعلمية تخدم البحث العلمي والمجتمع السعودي، كما قامت جامعة أم القرى بتأسيس معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، ليكون مرجعاً علمياً شاملاً يخدم المجتمع في إجراء الدراسات وعمل البحوث العلمية التي تهدف إلى تسهيل سير أداء المناسك كما عملت كثير من الجامعات السعودية على تطوير البحث العلمي بإنشاء أودية التقنية (Technical Valleys) ومراكز الأبحاث العلمية، في سبيل السعي نحو تقدم البيئة الجامعية وازدهارها مما يسهم في تطوير المجتمع، ونموه في شتى المجالات. وأيضاً تضم الجامعات كليات وعمادات للدراسات التطبيقية والتعليم المستمر تسهم في تعزيز التلاحم بين الجامعة والمجتمع (وزارة التعليم العالي السعودية، 2013). وتلعب الجامعات السعودية دوراً كبيراً في التصدي لمواجهة مشكلات المجتمع، والتحديات المفروضة عليه، وتطوير أوضاعه وأحواله، لا سيما بعد أن شهدت الجامعات توسعاً واضحاً في عدد برامجها، ووظفت فيها جهود بشرية واستثمارات مادية كبيرة، يُتوقع أن يعود بالنفع على المجتمع، وتظهر آثاره على الأفراد والمؤسسات المختلفة في المجتمع، وهو ما يتطلب أن يتم تسليط الضوء على الأدوار التي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في هذا المجال، ومدى إسهامهم في توظيف البحث والتأليف العلمي في خدمة المجتمع المحلي، فالملاحظ أن البحث والتأليف العلمي لغايات الترقية لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السعودية، يطغى على توجيه تلك الأبحاث والمؤلفات لخدمة المجتمع. وهو ما يؤكده (كسناوي، 2001) بالقول إنه وبالرغم من أن الجامعات أدركت حالياً أهمية تسخير البحث العلمي في التنمية والاجتماعية، إلا أن النجاحات التي تحققت في هذا المجال ضئيلة مقارنة بالتعاون الملحوظ بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، والذي يعود في جزء منه الى عدم توجيه طاقات أعضاء الهيئات التدريسية في تلك الجامعات نحو توظيف الأبحاث والمؤلفات العلمية لخدمة المجتمعات المحلية.

وقد أكّدت العديد من الدراسات السابقة على دور الجامعات في توظيف البحث والتأليف العلمي لخدمة المجتمع المحلي، فمنها ركز على دور عضو التدريس في توظيف البحث والتأليف العلمي لخدمة المجتمع المحلي، منها دراسة (إبراهيم، 2011) والتي كشفت مدى معرفة ممارسة عضو هيئة التدريس لأدواره في المجال التربوي والبحث العلمي وخدمة المجتمع بطريقة شاملة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة، التي تم توزيعها على أفراد العينة البالغ عددهم (90) عضو هيئة تدريس في جامعة بغداد، وكشفت النتائج وجود ضعف واضح لممارسة أدواره في البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمع، حيث بينت النتائج ضعف واضح في المشاركة الفاعلة لعضو هيئة التدريس في المؤسسات والمراكز البحثية، ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية، والقيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها، والمساعدة في إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية، وتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

أما دراسة (الجهني وسليمان، 2011) فقد هدفت إلى التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة تبوك عن الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي، ولتحقيق

أهداف الدراسة تم إعداد استبانة تضمنت ثلاثة مجالات: البحث العلمي، والبرامج التدريبية والتأهيلية، والاستشارات وتقديم الخبرات. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (119) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن مستوى الخدمات التي تقدمها جامعة تبوك لخدمة المجتمع المحلي جاءت بدرجة متوسطة، وأن مجال البحث العلمي الذي تقدمه الجامعة قد جاء في المرتبة الأولى، يليه مجال البرامج التدريبية، في حين جاء مجال الاستشارات في المرتبة الأخيرة، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي لعضو هيئة التدريس.

وحاولت دراسة (الظالمي وآخرون، 2012) قياس جودة مخرجات التعليم العالي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، حيث صممت استبانة بثمانية محاور تمثل أهم مخرجات الجامعات العراقية، منها مجالي البحث العلمي والكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع، وكانت عينة الدراسة مكونة من فئتين، فئة من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة الكادر التدريسي في الكليات النظرية والعلمية في جامعات الفرات الأوسط، أما الفئة الثانية فكانوا بعض مديري ومسؤولي مؤسسات المجتمع كدوائر التربية والصحة والبيئة والكهرباء والمصارف وبعض الشركات والمصانع في منطقة الفرات الأوسط، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها: أن درجة جودة مخرجات التعليم العالي في مجالي البحث العلمي والكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع كانت ضمن الدرجة المتوسطة، وأن هناك ضعفاً في بعض مخرجات الجامعة، ومن بينها: سعي الجامعة إلى تأليف الكتب المنهجية المنسجمة مع حاجة المجتمع، وقلة تشجيع الجامعة لباحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع في إنجاز البحوث ذات الأهداف المشتركة، وعدم قناعة مؤسسات المجتمع بخطة الجامعة البحثية ومدى مواءمتها لحاجات ومشاكل المجتمع، وكذلك مدى إتاحة نتائج البحوث العلمية أمام المستفيدين من خارج الجامعة.

واهتمت دراسة (دهيمي، 2012) بالكشف عن مدى إسهام البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر، واتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال تقديم رؤية استشرافية للبحوث العلمية الجامعية في ظل المتغيرات المتسارعة في المجتمع الجزائري، وقد توصلت الدراسة في استنتاجاتها إلى أن واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية ومدى الترابط بينه وبين مؤسسات المجتمع لم يبلغ المستوى المرغوب، وأن هناك غياب للبيئة المناسبة لإجراء البحوث العلمية الجامعية الهادفة إلى النهوض بالتنمية المحلية، وضعف التخطيط لنشاط التعليم العالي والبحث العلمي الموجه لتنمية وخدمة المجتمع، وتفضيل أعضاء الهيئات التدريسية التوجه للبحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية الميدانية، وقدمت الدراسة مجموعة من الآليات الهادفة إلى تفعيل العلاقة بين مؤسسات المجتمع وجهات البحث العلمي في الجامعات، منها: اعتماد مبدأ "العقود البحثية" في تخطيط وتنفيذ مشاريع بحوث أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعة، وتخصيص حوافز مناسبة للقائمين على تلك البحوث، وتوجيه جانب من البحوث الجامعية إلى البحوث التطبيقية التطويرية.

وهدفت دراسة (Kearney, Wood & Skerritt, 2013) إلى الكشف عن مدى إشراك أعضاء هيئة التدريس الجامعيين لأعضاء المجتمع المحلي في البحوث العملية، لتعزيز وتعظيم فوائد مشاركة الجامعة للمجتمعات المحلية في حل المشكلات التي تواجهها تلك المجتمعات. واتبعت الدراسة أسلوب دراسة الحالة لمشروعين قائمين على العمل التشاركي والبحوث العملية لخدمة المجتمع المحلي (واحد في دولة جنوب أفريقيا والآخر في أستراليا)، وتم جمع البيانات أثناء وبعد ورشة عمل تم تنفيذها للمشاركين في المشروع من أعضاء هيئة التدريس وأعضاء من المجتمع المحلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أدلة على أهمية المشروع في تطوير قدرات المشاركين (أعضاء هيئة التدريس، وأعضاء المجتمع المجتمع) في مجال التعاون من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي. والتعلم عن طريق العمل التشاركي والبحوث العملية، كما تبيّن أن العمل التشاركي والبحوث العملية أسهما في تلبية احتياجات المجتمع، وإنتاج البحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس كما هو مطلوب من الجامعات، وأن من فوائد المشروع تعزيز العلاقات والثقة في العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي.

وهدفت دراسة (الحراحشة، 2014) إلى تعرف درجة تقدير العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي لمدى تلبية البرامج التي يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية في مركز الاستشارات والخدمات الفنية وتنمية المجتمع المحلي في جامعة آل البيت لحاجات المؤسسات التي يعملون بها، وأثر كل من النوع الاجتماعي، ونوع المؤسسة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي على العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعية العام والخاص، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (122) فرداً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تقدير العاملين لمدى تلبية البرامج التي يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية في المركز لحاجات المؤسسات على الأداة بشكل عام متوسطة.

كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير العاملين لمدى تلبية البرامج المقدمة من وجهة نظرهم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ونوع المؤسسة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

وحاولت دراسة (بدرخان، 2014) التعرف على مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي تحقيقا للجودة الشاملة، وذلك من وجهة نظرهم، والكشف عن أثر بعض المتغيرات في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية، وتكونت عينة الدراسة من (391) عضو هيئة تدريس في الجامعة الأردنية، والبلقاء التطبيقية، والأميرة سمية الأهلية، وعمان الأهلية، واتبعت الدراسة المنج الوصفي المسحي، باستخدام استبانة مكونة من (25) فقرة موزعة في ثلاثة مجالات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي لغايات تحقيق الجودة الشاملة بمجالاتها الثلاثة جاءت ضمن مدى المساهمة المتوسطة، وجاءت مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية في مجال الأنشطة والخدمات الميدانية بالترتيب الأول، يليه في الترتيب الثاني مجال الندوات والمؤتمرات وورش التدريب، في حين جاء مجال البحث العملي والتأليف في الترتيب الأخير. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمدى إسهامهم في تفعيل خدمة المجتمع المحلي لغايات تحقيق الجودة الشاملة تعزى لمتغيرات نوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، والرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة أستاذ.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ أن اغلب الدراسات بحثت في قياس جودة مخرجات التعليم العالي دراسة (دهيمي، 2012)، ومنها بحث في التعرف على مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي تحقيقا للجودة الشاملة دراسة (بدرخان، 2014). وفي الكشف عن مدى إشراك أعضاء هيئة التدريس الجامعيين لأعضاء المجتمع المحلي في البحوث العملية، لتعزيز وتعظيم فوائد مشاركة الجامعة للمجتمعات المحلية في حل المشكلات التي تواجهها تلك المجتمعات. دراسة (Kearney, Wood & Skerritt, 2013) ومنها هدفت إلى التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة تبوك عن الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي (الجهني وسليمان، 2011).

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الخلفية النظرية للدراسة وفي تحديد المنهجية الملائمة للدراسة، وفي إعداد الأداة ومحاورها، وفي عرض النتائج ومناقشتها.

مشكلة الدراسة:

أن قيام عضو هيئة التدريس في البحث وتأليف العلمي الهادف إلى إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالمجتمع، تُعدّ من اهم المحاور التي يجب التركيز عليها لتأدية وظيفة خدمة المجتمع. إلا أنه من الملاحظ أن هناك اختلافاً في نظرة الجامعات إلى البحث والتأليف العلمي وأهميته، باختلاف إمكاناتها المادية، وظروفها المحلية، كما تختلف النظرة أيضاً إلى الأهمية النسبية لنوع البحث المرغوب أو المطلوب، فهناك من الجامعات من ترى أن البحث العلمي هدفه البحث عن الحقيقة العلمية، وأخرى ترى أن البحث العلمي لا بد وأن يكون موظفاً لخدمة المجتمع في المرحلة الآنية وفي المستقبل القريب إلى (البرغوثي وأبو سمرة، 2007).

وتبعاً لاختلاف وجهات النظر هذه، ومن خلال عمل الباحثة في مؤسسات التعليم العالي لفترة طويلة، فإن هناك شواهد على أن اهتمام أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السعودية ينصبّ على وظيفتين رئيستين، ألا وهما: التدريس بالدرجة الأولى ومن ثم البحث العلمي لغايات الترقية، إذ انهما حظيتا بدرجة أكبر من توجيه أعضاء الهيئات التدريسية لأبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية نحو خدمة المجتمع المحلي، فالبحث والتأليف العلمي لخدمة المجتمع لا يزال متواضعا، وفي أغلب الأحيان يكون موجهاً لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت، ونادرا ما يوجه إلى خدمة قضايا المجتمع ومعالجة مشكلاته (Kearney, Wood & Skerritt, 2013).

وعلى الرغم من توجه الجامعات السعودية لتبني معيار "خدمة المجتمع" كأحد متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات السعودية، إلا أن استجابة بعض الجامعات لدورها في خدمة المجتمع المحلي لا يزال غير واضح أو غير معروف على المستوى النظري عند الكثيرين من أعضاء الهيئات التدريسية في تلك الجامعات، وخصوصاً فيما يتعلق بأدوارهم في البحث والتأليف العلمي لخدمة المجتمع، وهذا مردّه إلى أن موضوع أدوار أعضاء الهيئة التدريسية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي من خلال البحوث والمؤلفات العلمية جاء حديثاً (الجهني، وسليمان، 2011).

وتقديراً لدور وزارة التعليم العالي، والجامعات السعودية في توجهها أخيرا نحو التركيز على البحث والتأليف العلمي الموجهة لخدمة المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية وتطوير أوضاعه، لاسيما بعد أن شهدت الجامعات السعودية في السنوات الماضية توسعا واضحا في عددها وبرامجها، ووظفت فيها جهوداً بشرية واستثمارات مالية كبيرة يفترض أن تعطي مردوداً مناسباً، وعائداً متميزاً تظهر آثاره على مستوى المجتمع،

وهو ما يتطلب تسليط الضوء على ممارسات أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات السعودية في توظيف أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية لخدمة المجتمع المحلي، وقد اتخذت الدراسة جامعة أم القرى كمجتمع لها كونها من الجامعات الحديثة في المملكة العربية السعودية التي بدأت في التركيز على قضايا خدمة المجتمع، وتوجيه جهود أعضاء الهيئات التدريسية فيها لتفعيل خدمة المجتمع من خلال أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولة التعرف إلى درجة توظيف الأبحاث والمؤلفات العلمية لخدمة المجتمع المحلي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة أم القرى، وذلك من وجهة نظر رؤساء الأقسام في الجامعة، كونهم الأقدر على الحكم على قيام أعضاء الهيئات التدريسية بادراهم، وأن تقييم مدى قيام أعضاء الهيئات التدريسية بأدوارهم يقع ضمن اختصاصات رؤساء الأقسام.

وبالتحديد حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الأتية:

– ما درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم؟

– ما درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$=) في تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تعزى إلى متغير نوع القسم (قسم نظري، قسم علمي)؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$=) في تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تعزى إلى متغير نوع القسم (قسم نظري، قسم علمي)؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كون الجامعة ستظل أساس النهضة للمجتمع بمختلف مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة العصرية والمتعلمة القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية، ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية البحث والتأليف العلمي في الجامعة كمؤسسة تعليمية علمية مسؤولة عن تقديم الخدمات لفئات المجتمع كافة، والمسؤولة عن إحداث التنمية فيه.

ستمتد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي تتناوله بالبحث والتحليل وهو موضوع يتسم بالحداثة، ويشكل محور اهتمام الباحثين والتربويين المهتمين بالوظائف الحديثة للجامعات وربطها بقضايا ومشكلات المجتمع.

ستمتد الدراسة أهميتها من أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السعودي تحتاج إلى جهود علمية منهجية تقوم على البحث العلمي والمؤلفات العلمية التي يتم فيها توظيف احدث ما توصل إليه الجهد البشري في إحداث نقلة نوعية في حياة المجتمع السعودي، خصوصاً ما تتميز به المملكة العربية السعودية من مشروعات عملاقة ومستمرة لتطوير المجتمع السعودي، وبالتالي فإن الكشف عن قيام أعضاء الهيئات التدريسية لأدوارهم في توظيف الأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة مجتمعاتهم المحلية يؤدي إلى تقديم تصور شامل عن تلك الجهود، مما يمكّن من تقديم التوصيات والمقترحات لتعزيز تلك الأدوار، وبما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية في المملكة.

تأتي الدراسة استجابة للدعوات المنادية بتعظيم مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وتطوير أهدافها وعملياتها تلبية للحاجات القائمة والمنتظرة في المجتمع السعودي، ويُعدّ توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، واحدة من الاتجاهات الحديثة في تعظيم مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

وفرت الدراسة الحالية تغّذية راجعة للجامعات السعودية بشكل عام، وجامعة أم القرى بخاصة عن مدى نجاعة جهودها وسياساتها الحديثة المتعلقة بربط البحث والتأليف العلمي بخدمة حاجات المجتمع وحل مشاكله.

فتحت هذه الدراسة المجال لإجراء دراسات مماثلة لقياس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي على مستوى الجامعات السعودية.

حدود الدراسة:

عند تعميم نتائج هذه الدراسة يجب أخذ الحدود التالية بعين الاعتبار:

– الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من رؤساء الأقسام العلمية والنظرية في جامعة أم القرى.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في جامعة أم القرى.

– الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الأول

من العام الدراسي 2014-2015م.

– الحدود الموضوعية: وتتمثل في الكشف عن قيام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بتفعيل خدمة المجتمع المحلي في مجالي البحث العملي، والتأليف العلمي فقط.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

- عضو هيئة التدريس: الشخص الذي يدرّس في جامعة أم القرى، ويحمل درجة الدكتوراه في أحد حقول المعرفة العلمية أو الإنسانية، ويشغل إحدى الرتب الأكاديمية: أستاذ، أو أستاذ مشارك، أو أستاذ مساعد.
- رئيس القسم الأكاديمي: هو أحد أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التابعة لجامعة أم القرى، ويقوم بتسيير أمور القسم العلمية والإدارية والمالية، ويعين من بين أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءات العلمية والإدارية بقرار من مدير الجامعة، لمدة سنتين قابلة للتجديد.
- جامعة ام القرى: هي مؤسسة تعلمية تابعة لوزارة التعليم العالي السعودي تأسست سنت 1369هـ ذات هيكل تنظيمي وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معيّنة تتمثل وظيفتها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من عدد من الكليات والمعاهد والأقسام العلمية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو في مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو في مستوى الدراسات العليا (الحراحشة، 2014) ويقصد بها في الدراسة الحالية بأنها: جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وهي احدى مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- الأبحاث والمؤلفات العلمية: ويقصد بها مجموعة الانتاج العلمي البحثي في جانبة النظري والعملي الذي ينجزة اعضاء هيئة التدريس في الاقسام العلمية والانسانية كل في تخصصة.
- المجتمع المحلي: ويقصد به في هذه الدراسة افراد المجتمع الذين يقطنون في المناطق الجغرافية التي تتواجد بها كليات جامعة ام القرى واقسامها العلمية والانسانية التي تخدمهم من الناحية التعليمية وتتمثل في مكة المكرمة والمدن المحيطة بها.
- خدمة المجتمع المحلي: هي جميع الجهود التي يقوم من خلالها عضو هيئة التدريس الجامعي من تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية (عامر، 2008)، ويُقصد بها في الدراسة الحالية بأنها: الجهود التي يبذلها عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي في مجالي البحث العملي، والتأليف العلمي.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة الحالية قامت بالكشف عن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم، فإن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي. حيث يستهدف هذا المنهج الحصول على معلومات من مجموعة من الأفراد بشكل مباشر، والأداة المستخدمة في الحصول على البيانات في هذه البحوث هي غالباً الاستبانة، وأكثر أغراض المنهج الوصفي المسحي هو وصف الحالة أو الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، من خلال جمع البيانات عن طريق مسح آراء عينة من أفراد المجتمع (أبو علام، 2006).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية في جامعة أم القرى الذين هم على رأس العمل في أثناء تطبيق الدراسة، البالغ عددهم (151) رئيس قسم، منهم (93) رئيس قسم في (16) كلية نظرية، و (58) رئيس قسم في (23) كلية علمية، في مركز جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وفي فروع الجامعة في باقي المناطق، وذلك وفقاً لإحصائيات جامعة ام القرى. خلال العام الجامعي 2014-2015م.

عينة الدراسة:

تم اختيار (90) رئيس قسم وبما نسبته (60%) تقريباً من حجم مجتمع الدراسة، وقد تم الاختيار بالطريقة العشوائية الطبقية وهي من العينات الاحتمالية المقبولة إحصائياً وعلمياً، وذلك من أجل مراعاة متغير نوع القسم (أقسام نظرية، أقسام علمية) في اختيار أفراد عينة الدراسة، حيث تم اختيار (55) رئيس قسم نظري، و(35) رئيس قسم علمي، وبعد توزيع الأداة على عينة الدراسة بلغ عدد المسترد والصالح للتحليل (79) نسخة، شكل مجيبوها عينة الدراسة النهائية، وبمعدل استجابة (87.7%). والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة النهائية، وفقاً لمتغير نوع القسم.

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة من رؤساء الأقسام، وفقاً لمتغير نوع القسم

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
نوع القسم	قسم نظري	48	%60.8
	قسم علمي	31	%39.2
	المجموع	79	%100

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة أداة للدراسة الميدانية، وذلك لملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة، بغرض جمع المعلومات والبيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

بناء أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتعلق بالتعرف على درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، قامت الباحثة بمراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن الدراسات التي تم الاعتماد عليها في بناء فقرات ومحاور أداة الدراسة، دراسة (الثويني، 2005)، ودراسة (الرشيد 2005)، ودراسة (الرواشدة، 2011)، ودراسة (إبراهيم 2011)، ودراسة (الظالمي وآخرون، 2012). حيث تم وضع قائمة بالفقرات المرتبطة بقياس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وتم صياغة الفقرات على شكل استبانة، تكوّنت بصورتها الأولية من (27) فقرة لغايات التحكيم، وقد كانت الفقرات موزعة في محورين، كما يلي:

- المحور الأول: يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وعدد فقراته (17) فقرة.
- المحور الثاني: يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وعدد فقراته (10) فقرة.

دلالات صدق الأداة وثباتها:

تم استخراج دلالات صدق وثبات أداة الدراسة قبل تطبيقها على عينة الدراسة الأصلية كما يلي:

1- صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين: الأولى قبل التطبيق وتمثلت في صدق المحكمين، والثانية بعد التطبيق على عينة استطلاعية، وتمثلت في صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكّمين):

تم التأكد من صدق الأداة بصورتها الأولية بعرضها على (12) محكما في الجامعات السعودية، من تخصص الإدارة والتخطيط التربوي، وإدارة التعليم العالي. حيث طُلب إليهم تحكيم الأداة كما ورد في خطاب التحكيم الموجه إليهم، وبعد إعادة نُسخ الأداة من المحكمين، قامت الباحثة بدراسة تعديلاتهم ومقترحاتهم، وقد تم اعتماد معيار اتفاق (75%) من لجنة المحكمين، أي بواقع اتفاق (9) محكمين لاعتماد التعديل والحذف والإضافة، وفي ضوء ذلك تم الأخذ بآراء المحكمين وإجراء التعديلات الضرورية، والتي تمثلت في حذف (3) فقرات من المحور الأول، وحذف فقرة واحدة فقط من المحور الثاني، وذلك بسبب التكرار أو عدم مناسبتها لقياس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، كذلك تم إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات في ضوء ملاحظات المحكمين. حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم مكونة من (23) فقرة، كما يلي:

- المحور الأول: يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وعدد فقراته (14) فقرة.
- المحور الثاني: يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وعدد فقراته (9) فقرات.

وقد صُممت الاستجابة على أداة الدراسة، وفق مقياس ليكرت Lekert الخماسي، كما يلي: كبيرة جدًا (5) درجات، كبيرة (4) درجات، متوسطة (3) درجات، ضعيفة (درجتان)، ضعيفة جداً (درجة واحدة).

وقد تصدرت الاستبانة صفحة غلاف لتعريف أفراد العينة بهدف الدراسة، ومحاورها. كما تضمنت الاستبانة البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة من حيث اسم الكلية ونوع القسم الأكاديمي.

أ- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بعد

الانتهاء من إجراءات التحكيم، تم تطبيقها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، اشتملت على (20) رئيس قسم، ومن ثم استخراج معاملات صدق الاتساق بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الواردة فيه، لإظهار مدى اتساق الفقرات في قياس المحور الواردة فيه، وقد بلغت قيم معاملات الارتباط كما في الجدول (2).

تشير النتائج في الجدول (2) إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي مع الدرجة الكلّية للمحور تراوحت ما بين (0.660) و(0.961) وبدلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، كما أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي مع الدرجة الكلّية للمحور تراوحت ما بين (0.692) و(0.937) وبدلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي. وفي ضوء نتائج الاتساق الداخلي لم يتم حذف أية فقرة من فقرات أداة الدراسة.

الجدول (2)

قيم معاملات الارتباط لقياس مدى الاتساق الداخلي

لفقرات كل محور من محاور الأداة مع المحور الواردة فيه

محور توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي		محور توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.863	15	**0.930
2	**0.677	16	**0.885
3	**0.852	17	**0.692
4	**0.713	18	**0.826
5	**0.699	19	**0.857
6	**0.695	20	**0.902
7	**0.820	21	**0.840
8	**0.758	22	**0.937
9	**0.822	23	**0.874
10	**0.660		
11	**0.961		
12	**0.727		
13	**0.865		
14	**0.819		

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$).

الجدول (3)

معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا بطريقة

(Inter-Item Correlation)

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
محور توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي	14	0.879
محور توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي	9	0.941
الأداة (الكلي)	23	0.966

2- ثبات أداة الدراسة

بعد التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم استخراج معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha" حيث تشير المراجع الإحصائية إلى أن معادلة كرونباخ ألفا تُعد من أفضل الطرق للتعرف على ثبات الأدوات والمقاييس التي يُستخدم في الإجابة عن عباراتها التدريج الخماسي، وفي هذه الحالة يتم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتعرف على القيمة المرجحة لمتوسط معاملات الارتباط بين العبارات (Average Inter-Item Correlation)، لذلك لجأت الباحثة إلى استخدام معادلة كرونباخ ألفا بطريقة (Inter-Item Correlation) وذلك للتعرف على ثبات محاور أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (3).

تشير النتائج في الجدول (3) إلى ارتفاع معاملات الثبات لأداة الدراسة ومحوريها، حيث بلغت قيمته للدرجة الكلية للأداة (0.966)، وتعدّ هذه القيم مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية، ومن هنا يمكن وصف أداة الدراسة هذه بالثبات العالي، وأن البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة تخضع لدرجة عالية من الاعتمادية ويمكن الوثوق بصحتها.

وقد تم اعتماد المعيار الذي تم اشتقاقه من معادلة المدى، لأغراض تفسير المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة، لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وعلى النحو التالي:

- المتوسط الحسابي بين (3.68-5.00) يعني أن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي مرتفعة.
- المتوسط الحسابي بين (2.34-3.67) يعني أن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي متوسطة.
- المتوسط الحسابي بين (1.00-2.33) يعني أن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي منخفضة.

متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة بمتغير نوع القسم كمتغير مستقل، وفي درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي كمتغير تابع.

المعالجات الإحصائية:

تم إجراء المعالجات الإحصائية ذات الصلة بأسئلة الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- استخراج معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وذلك للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة.

2- استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha" لقياس ثبات أداة الدراسة.

3- استخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic) من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك من أجل الإجابة عن سؤالي الدراسة الأول والثاني المتعلقين بالكشف عن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم.

4- استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples T-test) للإجابة عن السؤالين الثالث والرابع المتعلقين بالكشف عن الفروق بين تقديرات أفراد العينة لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث والمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي تبعاً لمتغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري).

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لتقديرات عينة الدراسة على المحور الأول من أداة الدراسة الذي يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم، والذي تم قياسه بالاعتماد على (14) فقرة. وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (4).

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات رؤساء الأقسام

لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي

الترتيب	رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1	1	القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع المحلي وتسهم في حلها.	3.70	0.70	مرتفعة
2	9	نقل نتائج البحوث العالمية المتعلقة بخدمة المجتمع والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية	3.48	0.80	متوسطة
3	5	تخدم نتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعوي.	3.37	0.66	متوسطة
4	14	المشاركة في المؤتمرات العلمية الإقليمية والعالمية ذات العلاقة بقضايا خدمة المجتمع المحلي.	3.27	0.90	متوسطة
5	8	توظيف تجارب البحث العلمي الناجحة لدى بعض الدول المتقدمة في مجال خدمة المجتمع المحلي	3.16	0.91	متوسطة
6	12	التعاون مع مؤسسات المجتمع والمنظمات والهيئات الحكومية من اجل إجراء البحوث والدراسات التي تحتاجها	3.09	0.95	متوسطة
7	11	يمتاز أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم أعضاء فاعلين في اللجان والمراكز البحثية الموجودة في المجتمع المحلي	3.03	0.89	متوسطة
8	10	تقديم الخبرة والمشورة البحثية لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص	2.89	0.91	متوسطة
9	2	نشر بحوث علمية في مجلات علمية عالمية متخصصة في خدمة المجتمعات المحلية.	2.86	0.90	متوسطة
10	4	المساهمة في تنظيم المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي وتصنيفها لأغراض إجراء البحوث الموجهة لخدمة المجتمع.	2.61	0.90	متوسطة
11	7	العمل مع الباحثين من أبناء المجتمع المحلي في إنجاز البحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع المحلي	2.54	0.81	متوسطة
12	13	المشاركة مع باحثين من كليات مختلفة في مشاريع بحثية متعددة التخصص والأغراض تخدم المجتمع المحلي.	2.48	0.89	متوسطة
13	3	الإسهام في توفير قاعدة معلوماتية عن البحوث التي أجريت لخدمة المجتمع المحلي لإفادة مؤسسات المجتمع منها.	2.30	0.70	منخفضة
14	6	إقامة دورات لأعضاء المجتمع المحلي عن أخر المستجدات البحثية بمجال خدمة المجتمع في العالم.	2.21	0.69	منخفضة
		توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي (الكلي)	2.93	0.46	متوسطة

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات رؤساء الأقسام

لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي

الترتيب	رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1	15	ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المحلي عند تأليف الكتب المنهجية الجامعية.	3.72	0.73	مرتفعة
2	23	يمتلك أعضاء هيئة التدريس المعرفة الدقيقة لمواصفات المؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع.	3.62	0.67	متوسطة
3	21	نقل المؤلفات العلمية المتعلقة بالمكتشفات العالمية الجديدة التي تخدم المجتمع إلى اللغة العربية.	3.57	0.71	متوسطة
4	19	الاعتماد على مشكلات واحتياجات المجتمع كمصدر من مصادر تأليف الكتب والمؤلفات العلمية.	3.54	0.78	متوسطة
5	22	يراعي التنوع الفكري والمستويات الإدراكية لشرائح المجتمع في تأليف الكتب الموجهة لأفراد المجتمع.	3.38	0.69	متوسطة
6	16	تأليف الكتب والمؤلفات العلمية غير المنهجية الموجهة لشرائح المجتمع المختلفة، وذات العلاقة المباشرة بخدمة المجتمع.	3.34	0.71	متوسطة
7	18	المساهمة في تأليف النشرات العلمية والكتيبات الموجهة لأفراد المجتمع المحلي، التي تتناول القضايا الراهنة للمجتمع المحلي.	3.29	0.91	متوسطة
8	20	القيام بتحديث مؤلفاته العلمية وفقاً لأخر المستجدات العالمية لضمان تطوير استفادة أفراد ومؤسسات المجتمع منها.	2.92	0.69	متوسطة
9	17	تأليف الكتب العلمية الموجهة للهيئات المهتمة بخدمة المجتمع ومؤسساته الخدمية.	2.78	0.61	متوسطة
		توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي (الكلي)	3.35	0.41	متوسطة

الجدول (6)

نتائج اختبار (Independent Samples T-test) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات رؤساء الأقسام

لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تبعًا لمتغير نوع القسم

نوع القسم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
قسم نظري	48	2.84	0.46	2.237-	77	0.028	دالة إحصائيا
قسم علمي	31	3.07	0.43				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

الجدول (7)

نتائج اختبار (Independent Samples T-test) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات رؤساءالأقسام

لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تبعًا لمتغير نوع القسم

نوع القسم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
قسم نظري	48	3.36	0.43	0.220	77	0.826	غير دالة إحصائيا
قسم علمي	31	3.34	0.38				

تشير النتائج في الجدول (4) إلى أن تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي جاءت بشكل عام (الكلي) ضمن الدرجة المتوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (2.93) وانحراف معياري (0.46).

وترى الباحثة أن السبب في هذه النتيجة المتوسطة قد يعود

إلى أن توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي يُعدّ من الأمور الجديدة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة أم القرى بعد إقرار معيار خدمة المجتمع المحلي، وهي بالتالي تحظى باهتمام أقل من التدريس والبحث العلمي لغايات الترقية، خصوصاً أن توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي ليست أحد المعايير التي يتم اللجوء إليها في تقييم أداء عضو هيئة التدريس، وقد يعود ذلك أيضا إلى أن الجامعة لا زالت تركز في أداء وظائفها على الأمور المتصلة بالتحصيل العلمي للطلبة، على حساب توجيه أعضاء الهيئات التدريسية نحو القيام بالأبحاث العلمية لحل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي، وهو ما أكد عليه (كسناوي، 2001) من أن الجامعات السعودية لا تركز بالشكل المطلوب على توجيه طاقات أعضاء الهيئات التدريسية في تلك الجامعات نحو توظيف الأبحاث العلمية لخدمة المجتمعات المحلية. كما أن جامعة أم القرى قد ترى أن قيام عضو هيئة التدريس بتوظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي يحتاج إلى دعم مادي قد لا يتناسب مع الموازنة المخصصة لتنفيذ معيار خدمة المجتمع المحلي، مما يشكّل عائقاً أمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لتحقيق هذا الدور بدرجة مرتفعة، خصوصاً إذا علمنا أن المساهمة المادية من قبل هيئات المجتمع المحلي لا زالت قليلة في دعم الأبحاث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي، فالتعاون بين الجامعات مع مؤسسات المجتمع المحلي في تنفيذ الأبحاث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي لا زالت في بداياتها، وغير واضحة لدى فئة من تلك الهيئات المحلية في المجتمع، وهو الأمر الذي يحتاج إلى زيادة جهود الجامعة في بث ثقافة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي وأعضاء الهيئات التدريسية في إجراء البحوث الموجهة لخدمة المجتمع المحلي، كما تؤكد هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لا يزالون يرون أن مهمة التدريس المسؤولية الأهم التي تقع على عاتقهم، تليها البحوث العلمية لغايات الترقية، فالملاحظ أن البحث العلمي لغايات الترقية لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السعودية، يطغى على توجيه تلك الأبحاث والمؤلفات لخدمة المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الجهني وسليمان، 2011) التي أظهرت أن مستوى الخدمات التي تقدمها جامعة تبوك لخدمة المجتمع المحلي ومنها مجال البحث العلمي جاءت بدرجة متوسطة، كما تتفق مع دراسة (الظالمي وآخرون، 2012) التي توصلت إلى أن درجة جودة مخرجات التعليم العالي في مجال البحث العلمي بجامعات الفرات الأوسط في العراق كانت ضمن الدرجة المتوسطة، كما تتفق مع نتيجة دراسة (الحراحشة، 2014) التي أظهرت أن البرامج التي يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت من خلال مركز الاستشارات تلبي حاجات مؤسسات المجتمع المحلي بدرجة متوسطة. ومع دراسة (بدرخان، 2014) التي أظهرت نتائجها أن مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الأردنية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي في مجال البحث العملي والتأليف كان بدرجة متوسطة.

في حين تختلف نتيجة الدراسة مع دراسة (إبراهيم، 2011) التي كشفت نتائجها وجود ضعف واضح لممارسة عضو هيئة التدريس بجامعة بغداد لأدواره في البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمع، كما تختلف مع نتيجة دراسة (دهيمي، 2012) التي كشفت أن مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر، لم يبلغ المستوى المرغوب، وأن هناك غياب للبيئة المناسبة لإجراء البحوث العلمية الجامعية الهادفة إلى النهوض بالتنمية المحلية.

وبالنسبة للفقرات فقد جاءت فقرة واحدة ضمن درجة التوظيف المرتفعة، و(11) فقرة ضمن درجة التوظيف المتوسطة، في حين جاءت فقرتان ضمن درجة التوظيف المنخفضة، وقد حلّت الفقرة (1) "القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع المحلي وتسهم في حلها" في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (3.70)، وانحراف معياري (0.70)، وبدرجة توظيف مرتفعة. وربما تُفسر هذه النتيجة بأن رؤساء الأقسام يرون أن الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بمختلف تخصصاتهم وبالرغم من أنها تُنفّذ بمجهودات فردية لعضو هيئة التدريس ويكون السبب للقيام بها في الغالب لغايات الترقية، إلا انهم يرون أن هذه البحوث الميدانية تسهم في معالجة مشكلات المجتمع المحلي وتسهم في حلها. وفي الترتيب الثاني جاءت الفقرة (9) "نقل نتائج البحوث العالمية المتعلقة بخدمة المجتمع والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية" بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.80) وبدرجة توظيف متوسطة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هناك فئة من أعضاء هيئة التدريس تهتم بنقل نتائج البحوث العالمية والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية لغايات توظيفها في عملية التدريس، بالإضافة للإفادة منها في إعداد بحوثهم لغايات الترقية.

وبالنسبة للفقرات التي حازت على أقل الرتب وجاءت ضمن درجة التوظيف المنخفضة، فقد حلّت الفقرة (6) "إقامة دورات لأعضاء المجتمع المحلي عن أخر المستجدات البحثية بمجال خدمة المجتمع في العالم" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة توظيف منخفضة.

وفي الترتيب قبل الأخير جاءت الفقرة (3) "الإسهام في توفير قاعدة معلوماتية عن البحوث التي أجريت لخدمة المجتمع المحلي لإفادة مؤسسات المجتمع منها" بمتوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (0.70) وبدرجة توظيف منخفضة. وتفسّر الباحثة هذه النتائج بأن مفهوم توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي لا يزال غير واضح لدى قسم كبير من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى، إذ إن إقامة الدورات لأعضاء المجتمع المحلي عن أخر المستجدات البحثية بمجال خدمة المجتمع وتوفير قاعدة معلوماتية عن البحوث التي أجريت لخدمة المجتمع المحلي لإفادة مؤسسات المجتمع منها تُعد من الأدوار الرئيسة التي يجب أن يضطلع بها عضو هيئة التدريس في سبيل توظيف الأبحاث العلمية لخدمة المجتمع، وترى الباحثة أن هذا الضعف يعود إلى عدم وجود خلفية ثقافية نوعية لدى أعضاء هيئة التدريس عن المهارات والأدوار الرئيسة التي يجب أن يضطلعوا بها في سبيل توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "ما درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لتقديرات عينة الدراسة على المحور الثاني من أداة الدراسة الذي يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، من وجهة نظر رؤساء أقسامهم، والذي تم قياسه بالاعتماد على (9) فقرات. وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (5).يتبيّن من النتائج في الجدول (5) أن تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي جاءت بشكل عام (الكلي) ضمن الدرجة المتوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (3.35) وانحراف معياري (0.41).

ويمكن تفسير السبب في هذه النتيجة المتوسطة بنفس التفسير الذي أوردته الباحثة في السؤال الأول، من حيث أن توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي يُعدّ من الأمور الجديدة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة أم القرى بعد إقرار معيار خدمة المجتمع المحلي، خصوصاً أن توظيف المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي ليست أحد المعايير التي يتم اللجوء إليها في تقييم أداء عضو هيئة التدريس، كما أن إدارة الجامعة ممثلة بعمداء الكليات ورؤساء الأقسام يفضلون أن تنصبّ جهود أعضاء هيئة التدريس بدرجة اكبر على تأليف الكتب العلمية المنهجية الموجهة للطلبة داخل الجامعة على اعتبار أن التدريس هو الوظيفة الأولى والاهم في الجامعة. وهذا التفسير أكدته نتيجة الفقرة (15) "ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المحلي عند تأليف الكتب المنهجية الجامعية" التي جاءت في الترتيب الأول، وبدرجة توظيف مرتفعة. كما يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن التواصل بين أعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع المحلي لا يزال يحتاج إلى عناية أكبر بهدف التعرف على المؤلفات العلمية التي يحتاجها أفراد ومؤسسات المجتمع. وبث ثقافة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي وأعضاء الهيئات التدريسية في مجال تأليف الكتب الموجهة لخدمة المجتمع المحلي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الظالمي وآخرين، 2012) التي توصلت إلى أن درجة جودة مخرجات التعليم العالي في مجال الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع بجامعات الفرات الأوسط في العراق كانت ضمن الدرجة المتوسطة، كما تتفق مع نتيجة دراسة (بدرخان، 2014) التي أظهرت نتائجها أن مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الأردنية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي في مجال البحث العملي والتأليف كان بدرجة متوسطة.

وبالنسبة للفقرات فقد جاءت جميع الفقرات ضمن درجة التوظيف المتوسطة باستثناء فقرة واحدة كانت ضمن درجة التوظيف المرتفعة، وقد احتلت الفقرة (15) " ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المحلي عند تأليف الكتب المنهجية الجامعية" في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري (0.73)، وبدرجة توظيف مرتفعة. وتُعدّ هذه النتيجة منطقية كون أعضاء هيئة التدريس يمارسون دوراً رئيسياً يتصل بأهم الوظائف التي يُتوقع أن يقوموا بها إلا وهي تأليف الكتب المنهجية الموجهة إلى طلبة الجامعة، وبالتالي يقومون بتضمين تلك الكتب موضوعات تتصل بقضايا المجتمع المحلي. وفي الترتيب الثاني جاءت الفقرة (23) "يمتلك أعضاء هيئة التدريس المعرفة الدقيقة لمواصفات المؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع" بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.67) وبدرجة توظيف متوسطة. وتفسّر هذه النتيجة بأن هناك فئة من أعضاء هيئة التدريس ونتيجة لخبرتهم في تأليف الكتب العلمية فإنهم يمتلكون المعرفة الدقيقة لمواصفات المؤلفات العلمية، التي قد تكون قريبة الشبه لمواصفات المؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع.

أما الفقرات التي حازت على أقل الرتب، فقد حلّت الفقرة

(17) "تأليف الكتب العلمية الموجهة للهيئات المهتمة بخدمة المجتمع ومؤسساته الخدمية" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (0.61) وبدرجة توظيف متوسطة. وقد يعود السبب في ذلك إلى قلة معرفة أعضاء هيئة التدريس بحاجات الهيئات المهتمة بخدمة المجتمع ومؤسساته الخدمية، والذي مردّه إلى ما سبق ذكره من قلة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي وأعضاء الهيئات التدريسية في مجال تأليف الكتب الموجهة لخدمة المجتمع المحلي. وفي الترتيب قبل الأخير جاءت الفقرة (20) " القيام بتحديث مؤلفاته العلمية وفقا لأخر المستجدات العالمية لضمان تطوير استفادة أفراد ومؤسسات المجتمع منها" بمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة توظيف متوسطة. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هناك فئة من أعضاء الهيئات التدريسية لا تجد الوقت الكافي للقيام بتحديث مؤلفاتهم العلمية بسبب ضغوط العمل الجامعي وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تعزى إلى متغير نوع القسم (قسم نظري، قسم علمي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال وبهدف الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أفراد العينة لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، في ضوء متغير نوع القسم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على المحور الأول من أداة الدراسة الذي يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تبعاً لمتغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، كما تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة Independent Samples T-test، وكانت النتائج كما في الجدول (6).

تبين المتوسطات الحسابية في الجدول (6) وجود اختلاف ظاهري بين تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وذلك تبعًا لمتغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، وقد تم إجراء تحليل "T" للعينات المستقلة، للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات رؤساء الأقسام في ضوء متغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، كانت دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة "T" المحسوبة للفرق بين تقديرات رؤساء الأقسام النظرية والأقسام العلمية (-2.237)، وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت الدلالة لصالح تقديرات رؤساء الأقسام العلمية، كون المتوسطات الحسابية لتقديراتهم أعلى من المتوسطات الحسابية لتقديرات زملائهم في الأقسام العلمية. وهذه النتيجة تعني أن أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية بجامعة أم القرى يوظفون الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي، بدرجة أكبر من زملائهم في الأقسام النظرية.

وربما يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن حاجات المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، اشد ارتباطاً بالمجالات العلمية خصوصاً ما تتميز به المملكة العربية السعودية من مشروعات علمية عملاقة والتوسع في مجالات الصناعة والزراعة والصحة، وقطاع التكنولوجيا والاتصالات، حيث لجأت كثير من الجامعات السعودية إلى تطوير البحث العلمي بإنشاء أودية التقنية ومراكز الأبحاث العلمية، التي تركز على المشاريع العلمية، مما أدى إلى أن يكون تركيز أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية على توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي بدرجة اعلى من زملائهم في الأقسام النظرية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحراحشة، 2014) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وجهة نظر تقدير العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي لمدى تلبية البرامج التي يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير نوع المؤسسة، كما تختلف مع نتيجة دراسة (بدرخان، 2014) التي أظهرت أن هناك فروقاً دالة إحصائيا في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمدى مساهمتهم في تفعيل خدمة المجتمع المحلي بمجال البحث والتأليف العملي تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، مقارنة بالكليات العلمية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تعزى إلى متغير نوع القسم (قسم نظري، قسم علمي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال وبهدف الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أفراد العينة لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، في ضوء متغير نوع القسم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على المحور الثاني من أداة الدراسة الذي يقيس درجة توظيف أعضاء الهيئة

التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، تبعاً لمتغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، كما تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة Independent Samples T-test، وكانت النتائج كما في الجدول (7).

تبين المتوسطات الحسابية في الجدول (7) وجود اختلاف ظاهري بسيط بين تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، وذلك تبعاً لمتغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، وقد تم إجراء تحليل "T" للعينات المستقلة، للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات رؤساء الأقسام في ضوء متغير نوع القسم (قسم علمي، قسم نظري)، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين تقديرات رؤساء الأقسام لدرجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للمؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي، لم تكن دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة "T" المحسوبة للفرق بين تقديرات رؤساء الأقسام النظرية والأقسام العلمية (0.220)، وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تعني أن أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية والنظرية بجامعة أم القرى يوظفون المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي بدرجة متقاربة، أي أن أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى يوظفون المؤلفات العلمية في خدمة المجتمع المحلي بدرجة واحدة بغض النظر عن نوع القسم الذي يعملون فيه سواء أكان قسماً علمياً أم نظرياً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة أن التأليف العلمي هو من اختصاصات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات بشكل عام، لا اختلاف في ذلك بين أعضاء الهيئات التدريسية في الأقسام النظرية والعلمية، وخصوصا تأليف الكتب المنهجية الموجهة للطلبة في الجامعات، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدرخان، 2014) التي أظهرت أن هناك فروقاً دالة إحصائيا في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمدى مساهمتهم في تفعيل خدمة المجتمع المحلي بمجال البحث والتأليف العملي تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، مقارنة بالكليات العلمية.

التوصيات والاستنتاجات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، هي كالآتي:

1- بما أن النتائج أظهرت أن درجة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة أم القرى للأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي جاءت ضمن الدرجة المتوسطة، فإن الدراسة توصي إدارة جامعة أم القرى بالعمل على رفع هذه الدرجة المتوسطة من خلال التركيز على بعض الممارسات التي كان توظيفها بدرجة منخفضة أو في المراتب الأخيرة، بحيث يتم التركيز على تعزيز قدرة أعضاء الهيئة التدريسية على القيام بالوظائف الآتية:

- إقامة دورات لأعضاء المجتمع المحلي عن أخر المستجدات البحثية بمجال خدمة المجتمع في العالم.
- المشاركة مع باحثين من كليات مختلفة في مشاريع بحثية متعددة التخصص والأغراض تخدم المجتمع المحلي.
- العمل مع الباحثين من أبناء المجتمع المحلي في إنجاز البحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع المحلي.
- تأليف الكتب العلمية الموجهة للهيئات المهتمة بخدمة المجتمع ومؤسساته الخدمية.
- القيام بتحديث المؤلفات العلمية وفقا لآخر المستجدات العالمية لضمان تطوير استفادة أفراد ومؤسسات المجتمع منها.

2- توصي الدراسة إدارة جامعة أم القرى بعقد لقاءات وندوات بين أعضاء الهيئات التدريسية مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي بمدينة مكة المكرمة والمناطق التي يتواجد بها فروع للجامعة لتعريفهم بما يمكن أن تقدمه الجامعة لهم من خدمات في مجال الأبحاث والمؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي، والتعرف على حاجات المجتمع المحلي من البحوث والمؤلفات العلمية التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي.

3- توصي الدراسة إدارة جامعة أم القرى بإنشاء مجلس استشاري مشترك بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي لتسهيل التواصل بين الجامعة وكافة قطاعات لمجتمع المحلي بغرض التعاون والتنسيق في مجال الأبحاث والمؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي، بحيث تلبي الحاجات الحقيقة للمجتمع المحلي.

المقترحات:

وتقترح الباحثة لتعزيز قدرة أعضاء الهيئة التدريسية للقيام بالوظائف السابقة:

- إخضاعهم للتدريب في مجال توظيف الأبحاث والمؤلفات العلمية لخدمة المجتمع المحلي.
- اعتماد توظيف الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع المحلي كأحد المعايير التي يتم اللجوء إليها في تقييم أداء، عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى.
- اعتماد توظيف الأبحاث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي ضمن خطط وبرامج الأقسام النظرية، كون الدراسة أظهرت أن أداءهم في هذا المجال يقل عن زملائهم في الأقسام العلمية.

- إجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية بحيث يتم تناول آراء عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وقيادات المجتمع المحلي.
- إجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية تطبق في الجامعات السعودية الأخرى، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

المصادر والمراجع

إبراهيم، ل. (2011). مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة. مجلة البحوث التربوية–العراق، ع (30)، ص193–220.

أبو علام، ر. (2006). مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية. ط1. القاهرة: دار النشر للجامعات. ص253.

إسماعيل، م. (2013). دور البحث العلمي الأكاديمي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة لمدينة السويس. مجلة مستقبل التربية العربية –مصر، 20 (84)، ص 293–344.

بدرخان، س. (2014). مدى مساهمة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية في تفعيل خدمة المجتمع المحلي لغايات تحقيق الجودة الشاملة. مجلة البلقاء، 16 (2)، 1–34.

البرغوثي، ع. وأبو سمرة، م. (2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 15 (2). ص 1133–1155.

الثويني، ي. (2005). واقع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وتوقعاته المستقبلية، دراسة متوفرة على الموقع الإلكتروني faculty.uoh.edu.sa، تاريخ الدخول 22–9–2014م. ص 7–9.

الجهني، ف. وسليمان، ش. (2011). الخدمات التي تقدمها جامعة تبوك للمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. مجلة التربية، جامعة الأزهر–مصر، ع (145)، ص 477–504.

الحراحشة، م. (2014). درجة تقدير العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي لمدى تلبية البرامج التي يقدمها مركز الاستشارات والخدمات الفنية وتنمية المجتمع المحلي في جامعة آل البيت لحاجات المؤسسات التي يعملون بها. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية–الجزائر، ع (12)، ص 28–42.

دهيمي، ز. (2012). مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية. مداخلة بحثية مقدمة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. ص 1–4.

الرشيد، م. (2005). دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص 157.

الرواشدة، ع. (2011). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم –جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا–. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية–السعودية، 3، (1)، ص 125–224.

الشربيني، غ. (2004). تقويم أداء المعلم الجامعي في ضوء مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة "تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي" التحديات والتطوير، المنعقد بجامعة الملك سعود، كانون أول 2004. ص6.

شرقي، س. (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مجلة مركز دراسات الكوفة–العراق، 1 (10)، ص 169–184.

الظالمي، م. والإمارة، أ. والأسدي، أ. (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط). مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية–العراق، 34 (9). ص 147–191.

عامر، ط. (2008). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. مجلة البحث الإجرائي في التربية وعلم النفس، مجلة اتحاد الجامعات العربية–الأردن، 1 (4)، 2008. ص 39–63.

عطية، س. (2013). دور الجامعات في خدمة المجتمع. مجلة آداب المستنصرية–العراق، ع (63)، ص1–37.

العكل، إ. (2001). خدمة الجامعة: المبررات المفترضة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، المنوفية، مصر. ص24.

القطب، س. (2008). فلسفة التميز في التعليم الجامعي: تجارب عالمية. مجلة مستقبل التربية العربية–مصر، 14(50)، ص 9–26.

الكبيسي، ع. (2011). سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر تدريسيها. بحث مقدم لمؤتمر مركز التعليم المستمر في جامعة البصرة، للفترة ١٦–١٧ آذار. ص7–8.

كسناوي، م. (2001). توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع –توجهات مستقبلية). بحث مقدم في ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية.. توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (محرم /أبريل). ص 32–35

هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. (2009). النمو في أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية خلال الأعوام 2003–2008. عمان: منشورات هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. ص1.

وزارة التخطيط السعودية. (2012). خطة التنمية السابعة. الرياض: منشورات وزارة التخطيط. ص 317.

وزارة التعليم العالي السعودية. (2013). الوظيفة الثالثة للجامعات. الرياض: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء. ص 9–26.

Inman, P. and Schuetze, H. (2012). The Community Engagement and Service Mission of Universities. Canadian

collaborations at Yarrabah, North Queensland, Australia. Health and Social Care in the Community, 17, (2), P: 133–140.

Solodnikov, V. (2008). Problems of Scientific Research Activity in Institutions of Higher Learning. Russian Education and Society, 50, (5), P: 85-95.

Wandersman, A. (2003). Community science: bridging the gap between science and practice with community centred models. American Journal of Community Psychology, 31, (3/4), P: 227–242.

Journal of Higher Education Revue, 42, (1), P:.115 – 117

Jones, R. Crengle, S. and McCreanor, T. (2006). How Tikanga guides and protects the research process: insights from the Hauora Tane project. Social Policy Journal of New Zealand, (29), P: 60–77.

Kearney, J. Wood, L. and Skerritt, O. (2013). Community–University Partnerships Using Participatory Action Learning and Action Research (PALAR). International Journal of Community Research and Engagement, 6, P: 113–30

Mayo, K. (2009). University and community research

The Degree of Hiring Faculty Members at the University of Um Al-Qura For Using Scientific Researches and Books in Community Service From Viewpoints of the Heads of Their Departments

Fa'qah A. Sonbol*

ABSTRACT

The recent study aimed to identify the degree of using faculty members at the University of Um Al-Qura for Scientific Researches and books in community service, and it also aims to examine the impact of "type of department" variable from the viewpoints of the heads of their departments.

The sample consisted of (79) of the heads of departments working in the scientific and theoretical departments at the University of Um Al-Qura during the first semester of the academic year 2014.

To achieve the aims of the study, a questionnaire was developed composed of 23 clause measuring the degree of using faculty members at the University of Um Al-Qura for Scientific Research and books in community service distributed on two axes (scientific research and scientific books).

The Questionnaire has shown signs of acceptable validity and reliability, and the results showed that the degree of using faculty members at the University of Um Al-Qura for both axes (scientific research andscientific books) in community service came within the middle class.

The results also showed a statistically significant difference in the Heads of Departments estimation degree of using faculty members at the University of Um Al-Qura for Scientific Research in community service due to the variable of the department type,and in favor of scientific departments, while the differences were not statistically significant between the estimation degree of heads of departments in hiring faculty members at the University of Um Al-Qura of scientific books in community service.

Keywords: Research and Scientific Books, Local Community Service, University of Um Al-Qura, Faculty Members, Heads of Departments.

* Faculty of Educational Management and Planning, Um Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabi. Received on 17/12/2014 and Accepted for Publication on 25/01/2015.